الأمانة العامة توضح: إلغاء صندوق تقاعد الموظفين لن يمس الحقوق

اصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، اليوم السبت، توضيحاً للرأي العام بخصوص قرار إلغاء نظام صندوق تقاعد موظفي الدولة، مؤكدة أن الإلغاء جاء بناءً على طلب رسمي من هيئة التقاعد الوطنية، ولأسباب إجرائية تتعلق بعدم وجود تعليمات نافذة خاصة بعمل الهيئة.

وذكرت أمانة مجلس الوزراء في بيان لها، تلقته "المطلع"، أن:"وزارة المالية أعدت مشروع النظام الداخلي لتشكيلات هيئة التقاعد الوطنية، والذي ينص على أن صندوق تقاعد موظفي الدولة يعتبر أحد تشكيلات الهيئة".

وأوضحت، أن:"هذا التطور يتطلب إلغاء النظام السابق لحين إصدار تعليمات نافذة خاصة بالهيئة".

وكما أكدت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، أن القرار قد خضع للتدقيق القانوني من قبل مجلس الدولة، وتم رفعه إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء وفق الأطر الدستورية والقانونية النافذة لعرضه على مجلس الوزراء للتصويت عليه.

وشدد البيان على أن:"القرار لا يترتب عليه أي ضرر أو مساس بحقوق الموظفين أو المتقاعدين، وأن جميع استحقاقاتهم التقاعدية والمالية محفوظة ومصانة بالكامل وفق القانون".

وفي الختام، جدد مجلس الوزراء التزامه الكامل بحماية حقوق الموظفين والمتقاعدين، والعمل على تطوير أنظمة التقاعد بما يضمن العدالة والاستقرار الاجتماعي.